

جامعة بغداد.كلية التربية للبنات

قسم اللغة العربية

المرحلة الثالثة / الصباحي.

المادة : النقد العربي القديم.

تكلمة الألفاظ والمعاني عند الجاحظ

إختلاف الألفاظ باختلاف البيئة

د. صلاح كاظم هادي

قدم الجاحظ صحيفة بشر بن المعتمر في كتابه (البيان والتبيين)، التي تضمنت مسائل لها علاقة بسياق الحال وعناصره كظروف الخطاب ، وأقوال المتلقي ، والمبدأ المشهور المتمثل في عبارتي (لكل مقام مقال)، و (مطابقة الكلام لمقتضى الحال)، ويمكننا القول إنها الركيزة الأساسية التي أقام عليها مفاهيم البيان والبلاغة ، فقد أشار إلى ضرورة ربط المقال أو (الكلام) بالموقف وأهميته مراعاة طبيعة المتلقي وطبقته الاجتماعية والثقافية ، لكي تتحقق الغاية من البيان، ولتكتمل عملية التواصل اللغوي والفكري في أن واحد ، ولقد طابق الجاحظ بين المقال والموقف الذي يأتي بمناسبة الكلام ، فيأتي على هيأت متنوعة على وفق اختلاف المقامات ، فيلجأ المتكلم إلى أساليب الحذف والذكر والتقديم والتأخير والفصل والوصل ، والتصريح والتلويح بما يتناسب مع قدرة المتلقي المستقبل لفهم المضمون بحسب تلك الصياغات ، فضلا عن أن لكل أسلوب معطيات دلالية . تؤثر في المتلقي بدرجة ومستوى محدد .

وقد أخذ الجاحظ بالحسبان شخص المتكلم ومقدار معرفته اللغوية وطبقته الاجتماعية ، فبين الجاحظ أثر المستوى الاجتماعي في الخطباء والشعراء وفي صناعة الكلام بشكل عام ، إذ قال : ((وتلخيص المعاني رفق ، والاستعانة بالغريب عجز ، والتشادق من غير أهل البادية بغض)) ، أي أن التكلف غير مرغوب فيه - فالتشادق هو استعمال الألفاظ الغريبة عن مجتمع التداول اللغوي ، مثل استعمال الخطيب من أهل المدن والحواضر الألفاظ الغريبة ، التي ينحصر استعمالها بين أبناء البوادي والقفار ، وهي مقبولة إن كانت صادرة عن أعرابي يخاطب مجموعة من مجتمعه البدوي ، وقال في هذا المجال أيضاً ((وكما لا ينبغي أن يكون الكلام عامياً وساقطاً سوقياً ، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً وحشياً إلا أن يكون المتكلم أعرابياً ، فإن الوحشي من الكلام ، يفهمه الوحشي من الناس ، كما يفهم السوقي رطانة السوقي ، وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم طبقات)) ، ولذلك يريد الجاحظ أن يكون أسلوب المتكلم وسطاً بين لغة العامة ولغة الخاصة، وأن تعبر الألفاظ عن المعاني، فيقول: ((أحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره ومعناه في ظاهر لفظه... وإذا كان المعنى شريفاً واللفظ بليغاً صنع في القلوب صنع الغيث في التربة الكريمة))، وهو يلتفت إلى أن لكل منطقة أو مصر من الأمصار لهجة معينة ويتداول تلك اللهجة ويستقبحون غيرها ، وتختلف اللهجات العربية بحسب القبائل والمناطق التي تسكنها ، ويعود الاختلاف لقبها أو بعدها من منبع الفصاحة ، أو من بلاد الأعاجم ،

وقال الجاحظ في ذلك ((وأهل الأمصار إنما يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ من ألفاظ أهل الكوفة والبصرة والشام)) ، وقد ذهب الجاحظ إلى أن اللغة تغيرت في المناطق كلها بسبب اختلاط العرب بالمجتمعات الأخرى ، ولم تسلم - في رأيه - المن كلها، بما فيه مكة المكرمة والمدينة المنورة ، لما نزل فيها أقوام من غير العرب - وجرى إحصاء بالألفاظ غير العربية ، وما يسمى بالدخيل والأعجمي والمغرب ، وشاع بين لهجات الناس في مدن الحجاز ، فضلاً عن ذلك راح يبين - أيضاً - مقدار تقبل المتلقي للحن وغلطات النطق من بعض الفئات والأعمار، ومراعاة جنس المتكلم الذكور أو الإناث ، وما لهذه الأحوال من تقبل الكلام واستحسانه ، أو رفضه ، إذ قال ((واللحن من الجوارى الظراف ، ومن الكواعب ، ومن الشواب الملاح ، ومن ذوات الخدور الغرائر ، أيسر ، وربما استملح الرجل ذلك منه ما لم تكن الجارية صاحبة تكلف - وكما يستملحون اللثغاء إذا كانت حديثة السن ، ومقدودة مجدولة ، فإذا أسنت واکتهلت)) . (تغير ذلك الاستملاح

اختلاف الأساليب باختلاف المعاني

يرى الجاحظ أن ((كلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف والملح والحسن، والقبیح والسمح، والخفيف والثقيل، وكله عربي وبكل قد تكلموا، وبكل قد تمارحوا وتعابوا)). وإن هذه المساحة العامة للكلام الواقعة بين قطبي السخيف السوقي الصادر عن طبقة العامة من دون شك والملح الحسن الذي يكون محصلة الصنعة والاعتناء الذي يضعه أهل القول البليغ، تتحدد بخواص في الكلام ذاته، ذلك أن ((العامة ربما استخفت أقل اللغتين أو أضعفهما، وتستعمل ما هو أقل في أصل اللغة استعمالاً وتدع ما هو أظهر وأكثر)) ، في حين يكون البصر بجوهر الكلام البليغ عند رواة الكتاب أعم، وعلى ألسنة حذاق الشعراء أظهر، هذا الجوهر المتحقق بالاعتماد على الألفاظ المتخيرة والمعاني المنتخبة وعلى ((الألفاظ العذبة والمخارج السهلة، والديباجية الكريمة، وعلى الطبع المتمكن وعلى السبك الجيد، وعلى كل كلام له ماء ورونق، وعلى المعاني التي إذا صارت في الصدور عمرتها وأصلحتها من الفساد القديم، وفتحت للسان باب ((البلاغة ودلت الأقسام على مدافن الألفاظ، وأشارت إلى جسان المعاني

إن وهذا الصنف من الكلام المتميز بالخصائص الفنية يقتضي الإخراج المتأني الواعي كما يتحقق في التنقيح والصنعة وحذف فضول الكلام ، ويحتاج البيان في هذا المستوى الفني ((إلى تمييز وسياسة، وإلى ترتيب وريضة، وإلى تمام الآلة وإحكام الصنعة)). وتظهر - هنا - المقابلة التي أقامها الجاحظ بين "البيان" و"حسن البيان". فالمستوى العادي يلح على الإفهام لمجرد الإبلاغ والإخبار في حين يتحقق في المستوى الثاني من توظيف الظاهرة اللغوية تحسين الإبانة، كما يتمثل ذلك في سياق تعليق الجاحظ على قول العتابي حين زعم أنّ كل من أفهمك حاجته فهو بليغ ، إذ يرى الجاحظ أنه ((لم يعن أن كل من أفهمنا من معاشر المولدين والبلديين قصده ومعناه، بالكلام الملحون، والمعدول عن جهته، والمصروف عن حقه، أنه محكوم له بالبلاغة كيف كان، بعد أن نكون قد فهمنا عنه. فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل، جعل الفصاحة واللكنة، والخطأ والصواب، والإغلاق والإبانة، والملحون والمغرب، كله سواء...)) وإنما عني العتابي إفهامك العرب حاجتك على مجاري كلام العرب الفصحاء

وبناءً على ما تقدّم يكون تحرك الجاحظ لضبط خصائص صياغة الجمل المخرجة للقول على وفق معايير البلاغة شاملاً، يطول اللفظة في مستواها الإفرادي و في علانقتها بالمعنى، إلى غاية فهم لحمة الوحدات في السياق الواحد في ما أسماه بالنظم أو حسن التأليف والنسج. ونكتفي بالإشارة إلى رصد الجاحظ مبدأ الاختيار الأول المتجسد في اللفظة والمنطلقات المؤسسة لهذا الاختيار، إذ يترسخ اشتراط الجاحظ في اللفظة المفردة انسجام وحداتها الصوتية المشكلة لبنيتها كما يتحقق ذلك في ائتلاف هذه المكونات مما ينتج عنه صفات يجمل بعضها في ((ما رَقَّ وعذب وخف وسهل)) أو غيرهما مما أجمله أيضاً في حاجة المنطق ((إلى الحلوة والطلاوة كحاجته إلى الجزالة والفقامة))، وأوصاف أخرى تبدو انعكاساً لتصور أخلاقي من مثل قوله أن يكون اللفظ كريماً في نفس ونكتفي بهذه الإشارة رغم تأكيد أهمية شرط الاختيار الأول المتمثل في اللفظ المنتقى على وفق الشروط المحددة ودوره في بلاغة النص بعامة لنمرّ إلى العنصر الأهم في موضوعنا الذي يتجسد في علاقة اللفظ بالمعنى

هذا المستوى ينبثق عن التفكير في مجال الأصول الاجتماعية والمنظور الأخلاقي ذلك أن ((من أراد معنى كريماً فيلتمس له لفظاً كريماً، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف))، و تتبسط المقابلات في أزواج ثنائية تمتد لتحكم صلة المعنى باللفظ خارج أطر المعتقدات الاجتماعية والأخلاقية لتتأسس على وفق خواص في المعنى ذاته من حيث الوضوح والالتباس وذلك في قوله: ((إنما الألفاظ على أقدار المعاني، فكثيرها لكثيرها، وقليلها لقليلها، وشريفها لشريفها، وسخيفها لسخيفها، والمعاني المفردة البائنة بصورها ووجهاتها، تحتاج من الألفاظ إلى أقل مما تحتاج إليه المعاني المشتركة، والجهات الملتبسة))؛ فكل معنى لا يظهر جميلاً إلا بالألفاظ المشاكلة له ((وإن سخيف الألفاظ مشاكل لسخيف المعاني، وقد يُحتاج إلى السخيف في بعض المواضع، وربما أمتع بأكثر من إمتاع الجزل والفخم من الألفاظ، والشريف الكريم من المعاني))، فإذا كان موضوع الحديث نادرة مضحكة، واستملت فيه الإعراب، انقلبت عن جهته، وإن كان في لفظه سخف وابدلته بلفظ جزل، صار الحيث فاتراً، ويقول الجاحظ ((فمتى ما سمعت - حفظك الله - بنادرة من كلام العرب فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها، ومخارج ألفاظها، فإنك إن غيرتها بأن تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج المولدين والبلديين خرجت من تلك الحكاية وعليك فضلٌ كبير، وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام وملحة من ملح ((الحشوة والطعام، فإياك أن تستعمل فيها الإعراب أو تتخير لها لفظاً حسناً

وإذا كان بدء العلاقة بين اللفظ والمعنى يقوم على أساس كمّي فإن تفاعلها تعمقه طبيعة المعنى ذاته، ذلك أن الغموض والالتباس يحتاجان إذا قصد التوضيح إلى الإطالة والشرح حيث إن عملية التفاعل محكومة بخصوصية في المعنى ذاته، ويتأكد هذا المجرى من منظور الكم أيضاً، فالمعاني ((إذا كثرت والوجوه إذا افتتت، كثر عدد اللفظ، وإن حذف فضوله بغاية الحذف))، ونفهم من هذا أن الجاحظ أميل إلى الإيجاز والاقتصاد في القول، لأنّ النفوس ((إذا كانت إلى الطرائف أحن، وبالنوادر أشغف، وإلى قصار الأحاديث أميل، وبها أجبّ، أنها خليقة لاستنقال الكثير وإن استحقت تلك المعاني الكثيرة، وإن كان ذلك الطويل أنفع، ((وذلك الكثير أرد

وانطلاقاً من هذه العلاقة بين المعنى واللفظ القائمة على أسس وجودية واجتماعية، ومحكومة بفكرة الإبداع، يكون إيلاء أحد الطرفين الأولوية في التعبير مسأً وتشويهاً لعملية التعبير نفسها، فشر ((البلغاء من هياً رسم المعنى قبل أن يهيئ المعنى عشقاً لذلك اللفظ وشغفاً بذلك الاسم حتى صار يجر إليه المعنى جراً ويلزقه إلزاقاً)) ، وتأسيساً على ما سبق تكون القاعدة الأولى والعامّة لعلاقة اللفظ بالمعنى تقوم عنده على مطابقة اللفظ للمعنى ، فالجاحظ صريح في استخلاصه هذا المبدأ إذ يقول: ((من علم حق المعنى أن يكون الاسم له طبقاً، وتلك الحال له وفقاً، ويكون الاسم له لا فاضلاً ولا مفضولاً، ولا مقصراً، ولا مشتركاً، ولا مضمناً)). وعدم إيفاء هذا الأصل حقه من العناية يؤدي إلى اختلال التوازن بين الألفاظ والمعاني فيمتد أحد الطرفين على حساب الآخر، فالزنادقة: "أصحاب ألفاظ في كتبهم، وأصحاب تهويل، لأنهم حين عدمو المعاني ولم يكن عندهم منها "طائل، مالوا إلى تكلف ما هو أخصر وأيسر وأوجز كثيراً

ويأخذ مبدأ المطابقة والمشاكله بين المعنى واللفظ مدى أوسع يصبح بمقتضاه تلازم المعنى واللفظ انعكاساً للوظيفة المبتغاة أو تمثيلاً مع خاصية في اللغة كقيامها على غزارة الدلالات، أو محكوماً بمفهوم للنوع الأدبي، فمبدأ الوضوح واعتماد الدلالة التصريحية في علاقة اللفظ بالمعنى مشروطان بتحقيق وظيفة تبليغية مباشرة إفهامية ، كما يستشف ذلك من قول الجاحظ معرفاً البيان بأنه ((الدلالة الظاهرة على المعنى))، وأن ((أحسن الكلام ما كان قليله يعنيك عن كثيره، ومعناه في ظاهر لفظه)) ، هذه الضوابط التي تجد سندها في مقياس التزامن الذي يجسد التقبل الآني للدال والمدلول وهو ناتج عن مراعاته للمقامات ولا سيما المقام الخطابي ، ويظهر ذلك في مثل قوله ملخصاً نتيجة إيفاء كثير من شروط التطابق بين المعنى واللفظ ضوابطها التي تكون محصلتها امتناع أن يكون ((اللفظ أسرع إلى السمع من المعنى إلى القلب

وأن الاسم لا يستحق اسم البلاغة حتى يطابق معناه لفظه، ولفظه معناه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من ، معناه إلى قلبك))، لكن إذا كان هذان المبدأن يجسدان أثر العناصر الحافة بالخطاب في بنية الخطاب نفسه تدعمهما مقتضيات الخطابة كنوع يقتضى خصائص منها الوضوح والتزامن باعتبارها عوامل تكفل للخطاب نجاعته وجدواه

القدم والحداثة عند الجاحظ

وقف الجاحظ عند قضية الشعر القديم والشعر المحدث، فكان توفيقياً في موقفه، فهو لا يعتقد بتفضيل قديم على محدث ولا محدث على قديم، فيقول: (وقد رأيت أناسا يبهرجون أشعار المولدين ويستسقون من رواها، ولم أر ذلك قط إلا في راوية للشعر غير بصير بجوهر ما يروي، ولو كان له بصر لعرف موضع الجيد ممن كان، وفي أي زمان). فهو بقوله هذا لا يفضل القديم على المحدث ويعيب على من يفضل القديم ويصفه بعدم المعرفة بالشعر. والجاحظ يتحدث عن شعر أبي نواس فيقول: ((وإن تأملت شعره فضّلته إلا أن تعترض عليك فيه العصبية أو ترى أن أهل البدو أبدا أشعر وأن المولدين لا يقاربونهم في شيء)). وذهب الى أبعد من ذلك حين فضل قصيدة لبي نواس على قصيدة للمهال

لم يشغل الجاحظ نفسه بقضية السرقات الشعرية، لذلك يقول: (وعلى الرغم من حداثة الشعر، فإن الشعراء قلدوا بعضهم بعضا حتى إنه لا نجد معنى غريبا أو شريفا أو بديعا أتى به أحد الشعراء، إلا وتعاوره الشعراء الذين بعده أو معه. فإما ان يسرقوا المعنى واللفظ معا ويدعوه، وإما أن يسرقوا المعنى وبعض اللفظ، وإما أن يكتفوا بالمعنى فقط ويعتبرون أنفسهم شركاء فيه مع صاحبه الأول، لأن المعاني مشاعة بين الناس لا يملكها أحد)، ولعل عدم احتقاله بالسرقات الشعرية كان من بين الأسباب التي جعلته يميل الى الشكل على حساب المضمون كما مرّ بنا

:أما قضية الانتحال فهي موضوع خطير أحدث ضجة في النقد، وقد تناولها الجاحظ وذكر أسبابا دعت إليها

رغبة الشعراء في أن يشقوا لهم طريقا بين الشعراء المشهورين فينسب أشعاره الى بعض كبار الشعراء السابقين عليه أو المعاصرين له، فإذا واتاه الحظ صحح النسبة لنفسه

العصبية بأنواعها: المذهبية والشعوبية والقبلية والمفاخرة و

وقد أكمل الجاحظ ما بدأه ابن سلام في التمييز بين الصحيح والمنحول من الشعر، فيستخدم شهادة الرواة سبيلا لذلك التمييز. ويتخذ من تفاوت الشعر وسيلة يثبت بها الانتحال مثلما فعل ابن سلام. ويروي الجاحظ بيتا منسوباً لأوس بن حجر:

فانقضّ كالدرّيّ يتبعه نقع يثور تخاله طنبا

فيقول معلقا: وهذا الشعر ليس يرويه لأوس إلا من لا يفصل بين شعر أوس بن حجر وشريح بن أوس. وروى قول الأفوه الأودي

كشهاب القذف يرمىكم به فارس في كفه للحرب نار

فيقول معلقا ((من أين علم الأفوه أن الشهب التي يراها إنما هي قذف ورجم وهو جاهلي، ولم يدع هذا أحد قط))(إلا المسلمون).